

لم يكن فيهم يهود وامم ليس التواجد كثير في الكفار من الافرنج وغيرهم فاما
 يكون عذمة وكذا فصل الشارب يلقون ان لا يكون عذمة لانه يندب
 للفاقة في غير الشارب في دار الحرب وان لم توجد عذمة وكان المسلمين
 اكثر غسل الكل وصلوا عليهم وينوي المسلمين وان كان الكفار اكثر
 غسلوا ولم يصل عليهم وان كانوا سوا وصل يصل وقيل لا واما
 الذين قتل في مقام المسلمين وقيل في مقام المشركين وقيل في مقام علي
 حدة وتسوي قبورهم ولا يتيم اصل الاختلاف في كتابة تدفنهم
 ماتت حيا لا يصل عليها بالاجماع واختلاف العصابة رضي الله تعالى عنهم
 في دفنها قال بعضهم تدفن في مقام المسلمين وقيل في مقام المشركين وقال
 بعضهم عامر واثابة بن الاسقع يتخذ لها قبر عذمة وهو حوط وفي
 بعض كتب المالكية يجعل لهم بها القبرة لان وجه الجنين الى ظهرها
 قال السرور بن وهب وهو حسن ولو وجد قتل في دار الاسلام فان كان عليه
 سائر عمل بها ولا في رواية يفسل لا يصل عليه والصحاح ان يصل
 عليه تبعا للدار كالو وجد في دار الحرب ولا عذمة فالصحاح ان يركض
 يحكم الدار ولو حضرت الجنادة في وقت المغرب قدم صلوة المغرب ثم
 الجنادة ثم سنة المغرب وقيل تقدم السنة ايضا على الجنادة ولو حضرت
 وقت صلوة العيد قدمت صلوة العيد ثم هي على الخطبة ولو جهن
 الميت صبغة الجمعة يركب تأخير له وقت الجمعة فيصل عليه جمع عظيم
 اما لو خاف فوت الجمعة بسبب دفنه آخره ودفنه واتباع الجنادة
 افضل من النوافل ان كان لجوار وقراءة وصلاة مشهور والا فالف
 افضل ويجوز الاستسجاء على حمل الجنادة وحفر القبر ولا يجوز على

اهل اليمن فانه لا يثبت بعد ما اهيل التراب ولو بقي صاحب او نحوها لا ينقض
 الكفن منه والمجد ولو علم ذلك قبل الكفن غسل انفاقا ولو دفن ثوب
 او درهم للغير او ارض معصوبة واخذت بشفعه يخرج وان وقع في القبر
 متاع فحمله بعد ما اهيل التراب يثبت ويخرج ولا يجوز تبشير القبر لغير
 ما ذكرنا وما لم يجدوا ما يسمونه وصلوا عليه ثم وجدوا ما غسلوه
 وصلوا عليه ثانيا وقيل لا تعاد الصلوة والى اولى بالنوب المستمرة بينه
 وبين الميت او الورث ان كان مضطرا لبرءا ونسب يحسن منه التكف
 والاطلاق اولى وكذلك ان اضطر اليه للعطش قدم على غسل الميت به
 والا فلا ولا يجوز الجمع بين اثنين في كفن واحد عندنا وجوز الشافعية
 والحنابلة عند الضرورة ولا يجوز دفن اثنين او اكثر في قبر واحد الا عند
 الضرورة وحيفة يجعل بينهما حاجزا من التراب اوصى ان يصل عليه في
 فالوصية باطلة وليس لمن تقدم الا برضى الاولياء وكذا لو شقة بغير
 وادسا القبر وفي رواية ابن رستم انها جائزة ولو صلى النساء وحدهن
 على الجنادة جازت وسقط بها الفرض ويستحب ان يصلين ثم يفرق دما
 ويجوز نجاعة ولو اجتمعت الجنات ارجان يصل عليهم صلوة واحدة ويجعلون
 واحدا خلف واحد ويجعلون الرجال على الاعام ويستوي قبله والعبد
 في طاهر الرواية ثم الصبيان ثم الجنان ثم النساء وان شاءوا جعلوا هم صفا ودية
 وجان ان يصل على كل واحدة عذمة وهو الافضل ولو كبر على جنازة فيمنى
 بلخرى يكمل الاولى ويستقبل للخرى واذا اختلفوا في المسلمين وموت
 المشركين فان وجدت عذمة عمل بها قيل عذمة المسلمين الثقات و
 الخطاب وقص الشارب وليس استواء لكن الجنان اما يكون عذمة اذا